

حكايكا

وتجاوباً مع ما نشرته «الوطن» السياحة تدرس تحديد سقف أسعارها

البلخي لـ«الوطن»: البدء بإعادة تقييم المطاعم من مستوى خمسة نجوم

«إنجاز ٨٠ بالمئة من الدراسة السعرية الجديدة» < ١٢١ مطعمًا تقاضوا أسعاراً زائدة هذا العام

محمد راكان مصطفى

كشف مدير الجودة والرقابة في وزارة السياحة زياد البلخي لـ«الوطن»، عن بدء الوزارة بدراسة سعرية لمنشآت الإطعام من مستوى خمسة نجوم، موضحاً بأن ذلك سيتم بناء على الكف وزيادة بنحو ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة عن الأسعار في منشآت الإطعام المصنفة ٤ نجوم، لكون الفروق في الأسعار بين تصنيف والتصنيف الذي يعالوه يتراوح ضمن هذه النسب، مضيفاً: وذلك بهدف الوصول إلى سوق أسعار واضحة ومحددة ومعلمة لجميع منشآت الإطعام وبكل التصنيفات.

وأكد البلخي أن هذه الدراسة سوف تشمل حتى المطاعم من مستوى خمسة نجوم في الفنادق بما فيها المنشآت السياحية المملوكة من الوزارة، مضيفاً: ويستثنى من ذلك المنشآت التي تدار من قبل شركات إدارة عالمية. وأشار البلخي إلى أن منشآت خمسة نجوم كانت محجرة الأسعار يتم التصديق على لوائح الأسعار الخاصة بها من قبل الوزارة، مضيفاً: وكذلك كانت أسعار البيوتزا والمأكولات البحرية وأسعار المطاعم ذات الطبيعة الخاصة (صيني- ياباني- هندي) والمطاعم النادرة، محجرة الأسعار لكون تكلفتها مأكولاتها غير محددة وبعض مكوناتها غير موجودة في السوق ما يجعل أسعارها غير قابلة لضبط، معلناً عن بدء الوزارة بإجراء دراسة سعرية أيضاً لها وبقا لدراسة تكلفة تقدم من قبل صاحب المنشأة على أن يحافظ على مستوى الأسعار عند الانتقال بالنجومية في المجال نفسه بنسبة ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة بين التصنيف والتصنيف الذي يليه.

وتكشف البلخي عن استعداد الوزارة للبدء بإعادة تقييم المطاعم من مستوى خمسة نجوم، لكون فكرة الجودة فكرة تحمل الاستمرارية ولا يمكن الاكتفاء بها عند الإنشاء،

وذلك لجهة الخدمات وطاقم العمل وكفاءته، مع ضرورة تحقيق شروط التصنيف من مساحة المطبخ تتوافق وعدد الزبائن والمساحة المخصصة للكرسي والتباعد بين الطاولات والكراسي بما يضمن خصوصية الزبون، والالتزام بمستوى المواد المستخدمة والمحددة في شروط الوزارة.

ويبين مدير الجودة والرقابة أن عدد منشآت الإطعام المصنفة من مستوى خمسة نجوم في البلاد يبلغ ١٣ منشأة موزعة بين ٩ في محافظة دمشق، ومنشآت في محافظة ريف

دمشق، ومنشأة في محافظة حمص، ومنشأة في محافظة اللاذقية.

وأكد البلخي إنجاز المديرية لنحو ٨٠ بالمئة من الدراسة السعرية الجديدة لمنشآت الإطعام، منوهاً بإنجازها لمصوفة سستاهم مستقبلاً بإجراء أي تعديل على الأسعار بسرعة وسهولة، مشيراً إلى إنجاز دراسة التكلفة والتسعير للأصناف الرئيسية، لافتاً إلى تضمن الدراسة لتسعيرة لنحو ٤٠٠ صنف، متوقفاً الانتهاء من الدراسة الشهر القادم. معللاً التأخير إن وقع إلى الدراسة السعرية



للمنشآت المصنفة بمستوى خمسة نجوم. ولفت البلخي إلى نجاح حملة الوزارة في مجال حث منشآت الإطعام بالإعلان عن الأسعار، كاشفاً أن معظم المنشآت بما فيها المقاهي السياحية قامت بالالتزام وبدأت فعلياً بالإعلان عن أسعارها على باب المنشأة وعلى قاعة الطعام، مؤكداً وجود ارتباك لدى أصحاب المنشآت للنتائج الإيجابية التي انضحت بزيادة نسب الأشغال، منوهاً بقيام كثير من المنشآت بالإعلان عن أسعار الخدمات بسعر أقل من السقف المحدد من قبل الوزارة، معتبراً أن هذا الإجراء ساهم في

تنشيط المنافسة بين المنشآت. وكشف البلخي عن تنظيم الوزارة ومديريات السياحة في المحافظات لـ٨٣٧ ضبطاً منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه، إضافة إلى ١١٥ إغلاقاً بحق منشآت سياحية مخالفة، إضافة لمعالجة ٤١٦ شكوى، مؤكداً قيام عناصر الضابطة العدلية بالسياسة بـ١٠٥٠ جولة رقابية على المنشآت ومواقع العمل السياحي. وأشار البلخي إلى أن عدم الإعلان عن أسعار حصل على النصب الأكبر من المخالفات المنظمة بعدد ٢٥٦ مخالفة، وبلغ عدد المخالفات لتقاضي أسعار زائدة ١٢١ مخالفة، إضافة إلى ١٦٤ مخالفة لعدم وجود أو شرح بطاقات صحية للعامل، و٢٣ مخالفة لعدم تقديم فواتير نظامية، و٥٥ مخالفة بسبب مخالفة تعليمات الوزارة، و٦٣ مخالفة لعدم العناية بالنظافة، ٦ مخالفات لحيازة مواد متنتية الصلاحية ومطبخا لمنشآت بسبب عم التقييد بالشروط الصحية والبيئية، و١٣ مخالفة لممارسة مهنة من دون ترخيص إضافة إلى العديد من المخالفات المنظمة لمخالفات مرتكبة من قبل منشآت ومواقع عمل سياحية.

وكانت «الوطن» قد نشرت في وقت سابق عن تقاضي إحدى المنشآت على أتوسراد الزرة في دمشق مبالغ يمكن اعتبارها خيالية وذلك وفقاً لتسعيرة مصدقة من وزارة السياحة، حيث بلغ سعر عبوة الصودا ٢٨٠٠ ليرة، وسعر كوب الشاي ١٩٠٠ ليرة، وفنجان القهوة ١٨٠٠ ليرة، وبالنسبة للمعجنات بلغ سعر المحمرة وزن ٢٠٠ غ ٣٨٥٠ ليرة وكذلك الأمر للجبنة البيضاء والزعر بالوزن نفسه. وكان وزير السياحة رامي مرتيني قد أعاد ذلك لكونها مصنفة من مستوى خمسة نجوم، ولكون أسعار المنشآت من مستوى ٥ نجوم محجرة وذلك على صعيد العالم، وبين أن المنشآت المصنفة من هذا المستوى تقدم أسعارها للوزارة التي تقوم بالتصديق عليها كما هي.

محافظ اللاذقية: سنعزم السرافيس المخالفة من المحروقات

مدير الشركة: إيراداتنا تجاوزت توقعاتنا ووصلت إلى ٥٧٧ مليون ل.س

حاجة اللاذقية من حافلات النقل الداخلي ١٧٠ حافلة

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن»، العمل على إعادة تقييم حركة باصات النقل الداخلي بهدف تأمين خدمة أفضل للمواطنين، لافتاً إلى ضرورة التدخل في فترات الإزدحام لتأمين نقل المواطنين إلى مقاصدهم.

وخلال اجتماعه مع الجهات المعنية بقطاع النقل، شدد السالم على أن الأولوية في العمل هي خدمة المواطنين، والتركيز في فترات الذروة لخدمتهم على المحاور التي تشهد إزدحاماً عبر إرسال باصات نقل داخلي لتخدمها، مؤكداً إلزام السائقين بخطوهم وساعات العمل مع عدم الخروج من خطوط العمل والالتزام بقطع التذاكر بسعرها المحدد.

كما أكد السالم أن العمل يحتاج إلى الصراحة والشفافية والإحساس بحاجة المواطنين، مشيراً إلى أن قطاع النقل الداخلي يجب أن يبقى الأساس في الواجبة في تلبية حركة النقل ولو كان هناك مئات السرافيس الخاصة. وبين السالم أنه سيتم حرمان السرافيس المخالفة من مخصصاتها بامادة المحروقات، لافتاً إلى العمل على معالجة واقع النقل في لجنة السير لضمان تقديم الخدمة بالشكل الأمثل وتوزيع السرافيس بين الخطوط وتزاتها بخطوط سيرها.



وحول عملية مراقبة الخطوط، أشار السالم إلى ضرورة وجود مشرفين من شركة النقل في كراجات الفاروس والكراج الشرقي، لبيان حاجة الخطوط وقت الإزدحام وتسيير باصات حسب الحاجة، مضيفاً إنها ضمن المهام التي تضعها الشركة لتنفيذ مهام للخدمة خارج

المدينة. وفي السياق، دعا محافظ اللاذقية إلى تعديل تعرفة الركوب في شركة النقل الداخلي حسب خطوط سير الباصات، مؤكداً التزام السائق بقطع التذاكر لضمان الالتزام بالسرعة.

من جهته، أكد مدير شركة النقل الداخلي في اللاذقية طلال حورية، أن الشركة تعمل على تطبيق البطاقة المسبقة الدفع، مشيراً إلى ضرورة تشجيع المواطنين على اقتنائها.

وبين حورية أن البطاقة مسبقة الدفع التي تصدرها الشركة توفر التكلفة على الركاب من جهة، وعلى تحصيل الشركة من جهة ثانية.

وبلغ عدد الركاب في باصات النقل باللاذقية ٧١٩١ ركاباً بمعدل (١٠٧٪) من المخطط وهو ٦٧٨٠٨ ركاب منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تموز الماضي، وفق ما أظهر تقرير صادر عن الشركة.

وحسب التقرير -الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه- فقد بلغت قيمة الإيرادات مع الإعانات للشركة ٥٥٧١٣٣ ألف ليرة سورية من أصل ٥٥٢٤٨٩ مخططاً له، أي بمعدل ١٠١٪، مقابل ٩٤٪ (٥٥٢٤٢٢ ألف ليرة سورية) قيمة النفقات خلال المدة نفسها.

وبيّن التقرير وجود ١٥٨ باص تملكها الشركة، ٨ قيد تنفيذ والتنسيق، و١٣ باصاً متوقف عن العمل، ٣ قيد التجهيز، مشيراً إلى أن الباصات المخدمة تعمل على ١٤ خطاً ضمن المدينة إضافة إلى المهمات خارج المحافظة. وأشار مدير الشركة إلى أن الباصات المخدمة تعمل على ١٤ خطاً، إضافة للعدد الموجود ليصبح العدد الكلي ٣٠٠ باص كحاجة إجمالية للمحافظة.

البرد يفاجئ «محروقات»

ويصل إلى الغاب قبل المازوت!!

حماة - محمد أحمد خيازي

اشتكى العديد من أهالي الغاب عموماً، وريفه الغربي خصوصاً عدم استلام مخصصاتهم من مازوت التدفئة حتى الآن، وقد بدأ البرد يحل بربوعهم، وخاصة أن منطقتهم تعد من أكثر مناطق محافظة حماة برودة، وهم بحاجة ماسة إلى ١٠٠ لتر الأول، التي تأخرت اللجان المكانيّة المحلية، بتوزيعها لهم.

وطالب المواطنون في اتصالاتهم مع «الوطن» بنقل معاناتهم للجهات المعنية كي تسرع بتوزيع مازوت التدفئة لهم قبل اشتداد البرد.

مصدر في محروقات حماة بين لـ«الوطن»، أنه خلال الشهر الماضي تم توزيع أكثر من ٥٩٤ ألف لتر لمنطقة الغاب، والأولوية طبعاً لأسر وذوي الشهداء، ومع نهاية هذا الشهر سيبلغ عدد الأسر التي حصلت على مخصصاتها من المازوت ٢٠ بالمئة من أهالي الغاب، أي ستبلغ الكميات الموزعة مليون لتر.

وعن الحاجة الفعلية لتغطية منطقة الغاب بالمئة اللتر الأول، أوضح المصدر أن منطقة الغاب بحاجة إلى ٥ ملايين لتر لتحقيق ذلك الهدف، بينما المتاح مليون لتر فقط.

وبين المصدر أن شكاوى المواطنين ليست مسجلة دائماً، فخلال الشهر الماضي تم توزيع ١٧ طلب مازوت في المنطقة، وحصلت ٢٢٠ عائلة من قرية المسحل على سبيل المثال لا الحصر على مخصصاتها، وكذلك ٤٤٠ عائلة من نبع الطيب، والتوزيع يتم بحسب الدور وهو من مسؤولية رؤساء البلديات في المنطقة الذين هم رؤساء اللجان المكانيّة مع مديري المناطق، ويمكن التأكد منهم عن التوزيع والمخصصات.

وأكد المصدر أنه سيتم في هذا الشهر توزيع ١٦ طلباً للأهالي.

مراكز تجميل تعمل بلا رخصة ولا خبرة في حمص

صحة حمص لـ«الوطن»: ١٠ مراكز تجميلية مرخصة

وه قيد الترخيص وضبط عشرات محال الحلاقة النسائية

حمص- نبال إبراهيم

زاد الإقبال على عمليات التجميل خلال السنوات الماضية وكثرت المراكز التجميلية في محافظة حمص والتي تعمل دون أن تحصل على الترخيص المطلوب أو أن تكون مطابقة للمواصفات الصحية مع غياب شبه تام للرقابة عليها، علاوة على انتشار الإعلانات والعروض الهائلة والمنافسات التي لم تشهد لها المدينة مثيلاً من قبل بين مراكز التجميل التي إزداد عددها بشكل غير مسبوق وتحول عشرات محال الكوافير «الحلاق النسائي» إلى مراكز تجميل مصغرة تستعمل مواد التجميل «البيوتكس- والبلازما وغيرها» دون أن يكون ضمنها خبرات أكاديمية أم متخصصة في هذا المجال أو حتى الحصول على الخبرات اللازمة لممارسة مثل هذه الجراحة، وكل ما يهم هذه المراكز أو الأطباء الذين يمارسون هذا الاختصاص من دون الخبرة الطبية اللازمة أو الجائزة له هو جني الأموال وتحقيق الأرباح المضاعفة، دون الالتفات إلى ما قد تتسببه هذه العمليات من مضاعفات أو اختلاطات أو إلحاق الأذى بالمرضى والإساءة إلى هذه المهنة بشكل عام.

علاوة عن ذلك كله ارتفاع أسعار عمليات التجميل بشكل كبير جداً وتفاوت هذه الأسعار من طبيب لآخر ومن مركز لآخر بشكل مزاجي وكيفي دون أن يكون هناك رادع، فعلى سبيل المثال كانت تكلفة عملية تجميل الأنف لا تتجاوز ٢٥ ألف ليرة، أما الآن فتبدأ من ١٥٠ ألف ليرة وتقترب من المليون في مشافي الخمس نجوم.

أحد أطباء اختصاصي جراحة التجميل في محافظة حمص أكد لـ«الوطن»: وجود تفاوت بموضوع الأسعار من طبيب لآخر ومن مركز لآخر في مدينة حمص، إلا أن التفاوت الأكبر بالأسعار هو بين المحافظات السورية، وأن هذه المهنة تعتمد على الخبرة وتمكّن الجراح من عمله وزيادة دته، فالتجميل هو إعادة الأمور لشكلها الأقرب لما كان عليه وبما يتناسب مع الحالة وخصوصاً في الوجه، لافتاً إلى أن الأخطاء الطبية متوقعة في أي عمل جراحي كما يمكن أن ترافقه اختلاطات، لكن من الضروري أن يقوم الطبيب بتوعية المريض قبل العملية أن هناك دائماً في الطب اختلاطات طبية تقدر نسبتها بحوالي ٢٠٪ منها التصاقات وتليفات، ومنها أخطاء من المريض الذي يهمل توصيات الطبيب بعد العمل



ارتفاع أسعار عمليات التجميل من دون محاسبة

الجراحي ولا يهتم بنفسه أو بجرحه الذي تم ترميمه أو تجميله. وبين أن عمليات التجميل زادت خلال الأعوام الماضية بعشرات الأضعاف عن سابقها، ويمكن تحديد سرحتين من الراغبين في إجراء هذه العمليات، شريحة فيها الراغبون في شباب دائم أو في جمال مميز أو الذين يريدون التشبه ببعض المشاهير، وأما الشريحة الثانية فهم ضحايا الحرب الذين أصيبوا بجروح أو

هنا إما أن يرفض العملية وإما أن يقدم شرحاً يقنع فيه المريض بالحد الممكن القيام به. على حين أشار طبيب تجميل إلى أن أكثر العمليات التجميلية المطلوبة منذ زمن وما زالت إلى وقتنا الحاضر هي تجميل الأنف والتكلفة المادية تختلف من طبيب إلى آخر بحسب شهرته ومهارته، مشيراً إلى أن أسعار المواد الأولية المستخدمة في التجميل ارتفعت أكثر من ١٠ إلى ١٥ ضعفاً إلا أنها متوافرة ومضمونة إذا كانت مسجلة في وزارة الصحة كالبيوتكس والمواد الملائمة وغيرها.

بدوره أكد رئيس دائرة المشافي في مديرية صحة حمص محمد الرئيس لـ«الوطن» أن عدد المشافي المرخصة أصلاً تجميلية أو جلدية في محافظة حمص هي ٨ مشاف منها ٥ تجميلية و٣ جلدية وأما عدد المراكز التجميلية المرخصة أصلاً فهي اثنتان فقط، على حين يوجد ٥ مراكز أخرى قيد الترخيص، لافتاً إلى أنه وخلال جولات فريق دائرة المراكز والمشافي التفتيشية خلال الفترة الماضية تم اكتشاف ١٠ مراكز غير مرخصة في المدينة تم توجيهها وتنبيهها بالإنذارات بالإغلاقات في حال عدم حصولها على الترخيص المطلوب

أصولاً، موضحاً أنه تم إغلاق ٤ مراكز تجميل إغلاقاً كاملاً وسيتم إغلاق مركز آخر قريباً بعد إحالة ضبطه إلى النيابة العامة بحمص، على حين أعطيت مهلة لخمس مراكز للتخفيف وهي حالياً تعمل على ذلك وهي قيد الترخيص. وأضاف الرئيس: تم ضبط عشرات المراكز خلال الجولات في ظاهرها تدعي أنها مراكز تجميل إلا أنها مجرد محال حلاقة نسائية (كوافير) تعلن عن محالها على أنها مراكز متخصصة بالتجميل بهدف جذب النساء والفتيات، حيث تم توجيه هذه المحال لإزالة الإعلانات وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة أصولاً بحققها في حال التكرار، مشيراً إلى أنه لم ترد أي شكاوى إلى مديرية الصحة حتى تاريخه عن أي أخطاء في العمليات التجميلية وفي حال ورودها يتم على الفور دراسة الشكوى وتشكيل لجنة خبرة خاصة للتأكد من الشكوى ومعاينة الطبيب في حال ثبت الخطأ، منوهاً بأن أسعار العمليات التجميلية تتبع للقرار ٧/٨ الصادر عن وزارة الصحة، وكل عملية لها وحدات خاصة بها وأكثر العمليات الشائعة هي فيلر وبيوتكس وتجميل أنف وشد أجناف وتعبير وتصغير الثدي.